

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

أغسطس ٢٠١٧

المحتويات

٣	مقدمة
٣	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية
٣	١, ١ تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات
٩	٢, ١ تطورات سوق الأوراق المالية
١٠	٣, ١ التطورات النقدية والمصرفية
١٥	٤, ١ تطور معدل التضخم
١٧	٥, ١ التطورات النفطية
٢٢	٦, ١ التقارير النفطية لأوبك ووكالة الطاقة
٢٤	ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية
٢٤	١, ٢ تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٧
٢٦	١, ١, ٢ آفاق الانتعاش المعتدل في ظل المخاطر
٢٧	٢, ١, ٢ مناقشة السياسات المقترحة
٣١	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية
٣١	١, ٣ التطورات الاقتصادية الأمريكية
٣١	١, ١, ٣ الناتج المحلي الإجمالي
٣٢	٢, ١, ٣ معدل التضخم
٣٣	٣, ١, ٣ معدل البطالة
٣٤	٢, ٣ التطورات الاقتصادية الأوروبية
٣٤	١, ٢, ٣ الناتج المحلي الإجمالي
٣٥	٢, ٢, ٣ معدل التضخم
٣٦	٣, ٢, ٣ معدل البطالة

مقدمة

يتضمن هذا التقرير ثلاثة أقسام: الأول حول التطورات الاقتصادية المحلية، والثاني حول التطورات الاقتصادية الإقليمية، والثالث حول التطورات الاقتصادية العالمية. ويشمل القسم الأول تطورات أسعار صرف أهم العملات الدولية: الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني. بالإضافة إلى تناول هذا القسم لتطورات مؤشرات البورصة، وأحدث منشورات بنك الكويت المركزي. وكذلك أهم تطورات العرض النقدي، والنظام المصرفي، ومعدل التضخم لشهر يوليو. في حين يتناول القسم الثاني الخاص بأخر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث المقترحات الخاصة بالتنوع المتدرج والسياسات المقترحة وتقييم السياسات الخاصة بالعام الماضي وآثارها حالياً، ضمن موضوعات أخرى. أما القسم الثالث الخاص بالتطورات الاقتصادية العالمية فقد اهتم بأهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وذلك من حيث الناتج المحلي الإجمالي الربعي، ومعدل التضخم ومسبباته، وعدد المشتغلين، ومعدل البطالة وتوزيعهم حسب المجموعات الأثنية، وفترة التعطل.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

١,١ تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال شهر أغسطس تراجعاً طفيفاً إذ انخفضت قيمته إلى ٣٠١,٣٥ فلساً بحلول نهاية الشهر أي بنسبة انخفاض بلغت ٠,١%، مقارنة مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته حينذاك ٣٠١,٦٥ فلساً، وكان أعلى مستوى وصله الدولار خلال الشهر هو ٣٠٢,٠٥ فلساً، بينما كان المستوى الأدنى عند ٣٠١,٢٥ فلساً.

وكان سعر صرف الدولار مقابل الدينار قد سجل ارتفاعاً في الفترة ما بين ١ و٧ أغسطس بعد بيانات أمريكية تضمنت ارتفاع الانفاق الاستهلاكي بواقع ٠,١% في شهر يونيو الماضي مقابل ٠,٢% في شهر مايو، وانخفاض الانفاق في قطاع البناء الأمريكي بواقع ١,٣% في يوليو الماضي حيث كان المتوقع تحقيق نمو بواقع ٠,٤%، كما انخفضت القروض الاسكانية في الولايات المتحدة بنسبة ٢,٨% في الأسبوع السابق لذلك مقابل الأسبوع الأسبق. وأظهرت البيانات أن مجلس

الاحتياط الفدرالي يخطط لخفض حجم ميزانيته التي تشمل سندات خزانة وسندات مدعومة بالرهن العقاري ويرى الاقتصاديون أن ذلك قد يفضي إلى ركود في الاقتصاد بناءً على تجارب خمس سابقة، وارتفعت طلبات السلع الصناعية بواقع ٣% لتصل إلى أعلى مستوى منذ أكتوبر ٢٠١٦ اثر الانتعاش في قطاع النفط والغاز. ومن جانب آخر أتت بيانات الوظائف في الولايات المتحدة ايجابية حيث تم إضافة ٢٠٩ ألف وظيفة خلال شهر يوليو المنقضي ووصل معدل البطالة إلى ٤,٣%.

وتراجع سعر صرف الدولار خلال بداية الفترة ما بين ٧ و ٩ أغسطس ثم ارتفع بعدها في ضوء بيانات ايجابية حيث سجل الإنتاج غير الزراعي في الولايات المتحدة زيادة بنسبة ٠,٩% في الربع الثاني من العام الحالي مقابل ١,٢% في نفس الفترة من السنة السابقة، وكانت النتائج أفضل من التوقعات بنسبة ٠,٧%.

وفي الفترة ما بين ٩ و ١٤ أغسطس انخفض سعر صرف الدولار حيث تم الاعلان عن تراجع أسعار المنتجين في الولايات المتحدة بواقع ٠,١% خلال شهر يوليو وذلك بسبب انخفاض تكلفة الخدمات ومنتجات الطاقة، وارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة بواقع ٠,١% خلال نفس الشهر ، وكانت نسبة الارتفاع أقل من المتوقع الأمر الذي قد يجعل الاحتياطي الفدرالي يؤجل رفع أسعار الفائدة، وعلى أساس سنوي اذ ارتفع معدل التضخم الأمريكي بنسبة ١,٧%، وارتفع متوسط أسعار الوقود في الولايات المتحدة بواقع ٨ سنتات خلال آخر ثلاث أسابيع ليصل إلى ٤.٢ دولار وكان ذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

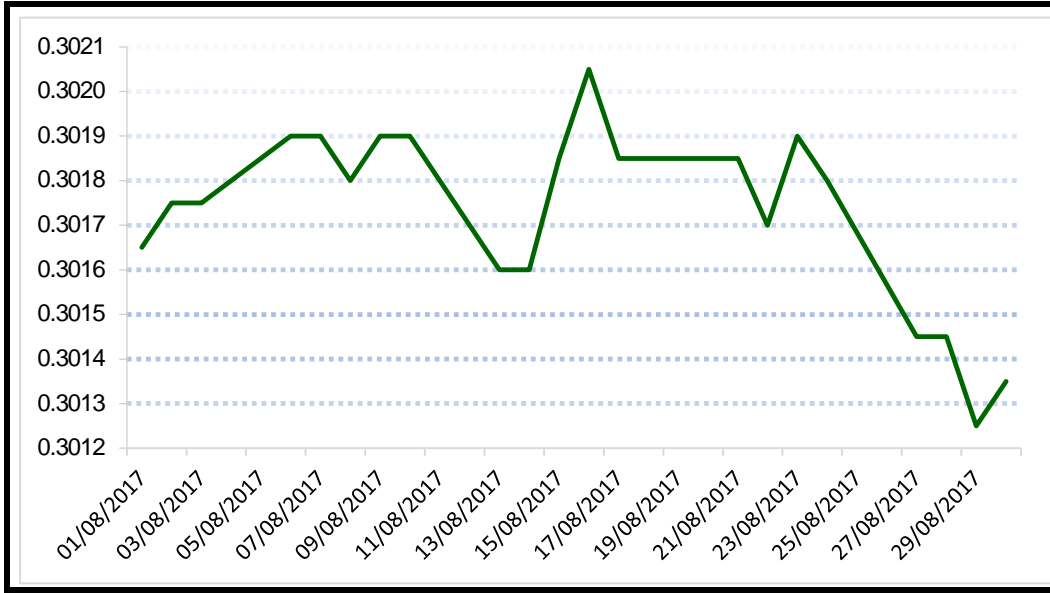
وفي الفترة ما بين ١٤ و ١٦ أغسطس ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار بعد أن ارتفعت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بنسبة ٠,٦% خلال شهر يوليو الماضي لتصل إلى المستوى الأعلى منذ شهر ديسمبر ٢٠١٦، ويعود الارتفاع بشكل أساسي الى زيادة مشتريات السيارات.

وفي الفترة ما بين ١٦ و ٢٢ أغسطس انخفض سعر صرف الدولار بعد أن قال رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي السيد ميتش ماكونيل بأن الحكومة الأمريكية سترفع سقف الدين العام لتفادي عدم سداد الديون المستحقة اعتباراً من نهاية شهر سبتمبر المقبل. وفي المقابل ارتفع مؤشر

ثقة المستهلك الأمريكي إلى ٩٧,٦ نقطة في شهر أغسطس مقابل ٩٣,٤ في شهر يوليو ، ووصل المؤشر إلى المستوى الأعلى منذ شهر يناير الماضي بسبب توقعات إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي والتطورات المالية الشخصية.

وفي الفترة ما بين ٢٢ و ٢٣ أغسطس تحسن سعر الدولار نسبياً ولكنه تراجع بعدها في الفترة ما بين ٢٣ و ٣١ أغسطس حيث قالت وكالة فيتش بأن عدم رفع سقف الدين العام قد يؤدي إلى خفض التقييم السيادي للولايات المتحدة. ويبين الشكل (١) حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين ١ و ٣١ أغسطس.

شكل (١) سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي في أغسطس ٢٠١٧



ومن ناحية أخرى، ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال شهر أغسطس ليصل إلى ٣٦١,٠٩ فلساً بنسبة ارتفاع ١,٢%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته عند ٣٥٦,٨٤ فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه اليورو خلال الشهر هو ٣٦١,٠٩ فلساً، أما أدنى مستوى له خلال ذات الفترة فكان ٣٥٤,٣ فلساً.

وفي الأسبوع الأول من أغسطس انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار بعد أن سجل الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو ارتفاعا بنسبة ٠,٦% خلال الربع الثاني من ٢٠١٧ مقارنة مع الربع السابق وبنسبة ٢,٢% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، كما انخفضت الأسعار في منطقة اليورو بنسبة ٠,١% في شهر يونيو الماضي مقابل شهر مايو وكان ذلك عائد الى تراجع أسعار الطاقة بواقع ٠,٣%، وبالمقارنة مع الفترة المناظرة من العام الماضي فان الأسعار قد ارتفعت بنسبة ٢,٥%.

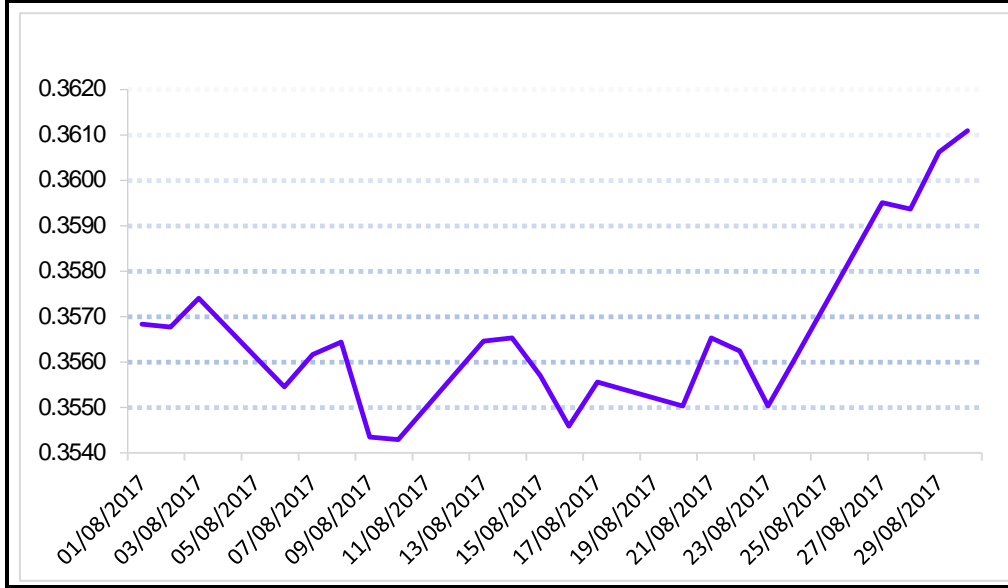
وفي الفترة ما بين 6 و10 أغسطس ارتفع اليورو بمعدل طفيف ثم تراجع بعدها حيث انخفض الإنتاج الصناعي في ألمانيا لأول مرة خلال العام الحالي بواقع ١,١% خلال شهر يونيو. وارتفع سعر اليورو خلال الفترة ما بين ١٠ و١٤ أغسطس نتيجة لتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية.

وتراجع اليورو ما بين ١٤ و١٦ أغسطس بسبب انخفاض ناتج الصناعة في منطقة اليورو بنسبة ٠,٦% في شهر يونيو على أساس شهري وذلك بسبب انخفاض إنتاج السلع الرأسمالية بنسبة ١,٩% وانخفاض إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة ١,٢%. بينما عاد الى التحسن في الفترة ما بين ١٦ و٢١ أغسطس بعد أن استقر معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو عند ١,٣% في شهر يوليو، وحققت التجارة في السلع الدولية بمنطقة اليورو فائضا بمقدار ٢٦,٦ مليار يورو خلال شهر يونيو الماضي مقارنة مع ٢٨,٩ مليار يورو من السنة السابقة، كما انخفض إنتاج البناء في منطقة اليورو بنسبة ٠,٥% خلال يونيو مقابل مايو الماضي، بينما ارتفع على أساس سنوي بواقع ٣,٤%، وكان سبب الانخفاض عائد الى تراجع في الهندسة المدنية بنسبة ٠,٥% وانخفاض قطاع بناء المباني بنسبة ٠,٤%.

وضعف اليورو في الفترة ما بين ٢١ و23 أغسطس بعد أن كشفت صحيفة ألمانية زيادة فروقات الأجور بين الطبقتين الدنيا والمتوسطة. وفي الفترة ما بين 23 و31 أغسطس ارتفع سعر صرف اليورو بعد أن نشرت توقعات بأن يتجاوز نمو الاقتصاد الألماني مستوى ٢% خلال العام الحالي

لأول مرة منذ ٢٠١١ وذلك بسبب النمو المسجل في قطاعي الصناعة والخدمات. ويبين الشكل (٢) حركة سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين ١ و ٣١ أغسطس.

شكل (٢) سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي في أغسطس ٢٠١٧



أما بالنسبة لسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي فقد تراجع خلال أغسطس ليصل إلى ٣٨٩,٨ فلساً بنسبة انخفاض بلغت ٢,٢%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته حينذاك ٣٩٨,٨ فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه الجنيه الإسترليني خلال الشهر هو ٣٩٨,٨ فلساً، أما أدنى مستوى له خلال ذات الفترة فكان ٣٨٥,٨ فلساً.

وانخفض سعر صرف الجنية الإسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال الأسبوع الأول من الشهر إثر قرار بنك إنجلترا المركزي على إبقاء سعر الفائدة عند ٠,٢٥%، وجاء ذلك القرار نتيجة عدم اليقين بشأن مستقبل المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي وأثره على الاقتصاد البريطاني، كما قرر بنك إنجلترا المركزي خفض توقعاته لنمو الاقتصاد البريطاني في هذا العام من ١,٩% إلى ١,٧% و١,٦% في العام المقبل، وأضاف أنه تم خفض توقعات نمو متوسط الرواتب من ٣,٥% إلى ٣% لعام ٢٠١٨.

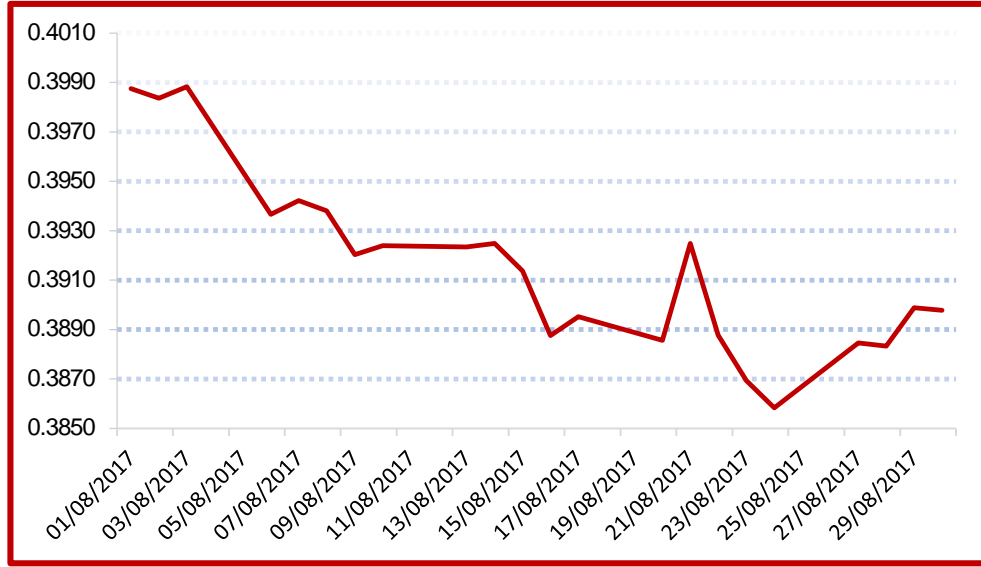
واستقر سعر الجنيه في الفترة ما بين ٩ و ١٤ بعد أن اظهرت بيانات اقتصادية أن قطاع العقارات في بريطانيا نما بنسبة ٢,١% بين شهري مايو ويوليو الماضيين، بينما تراجع أسعار المنازل بنسبة ٠,٢% في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ مقارنةً بالربع الأول من عام ٢٠١٧.

وتراجع الاسترليني في الفترة ما بين ١٥ و ١٩ أغسطس الجنيه بعد صدور بيانات معدل التضخم لشهر يوليو والذي جاء أقل من المتوقع، كما أظهرت بيانات رسمية للربع الثاني من عام ٢٠١٧ أن متوسط رواتب الموظفين قد نما بنسبة ٢,١% فيما تراجع معدل البطالة إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٧٥ بنسبة ٤,٤%.

وفي الفترة ما بين ٢٠ و ٢٤ انخفض الجنية بعد أن كان مرتفعاً قليلاً في بداية الفترة، وذلك بعد ظهور بيانات إيجابية بالنسبة لكل من الدولار الأمريكي واليورو واستمرارية حالة الشك وعدم اليقين حول الأوضاع المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد زادت السياحة الى بريطانيا في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ بنسبة ٢٠% وشهدت المملكة المتحدة عددا قياسيا من السياح منذ عام ١٩٨٠ بسبب انخفاض سعر صرف الجنيه الإسترليني.

وفي الفترة ما بين ٢٥ و ٣١ ارتفع الجنيه بعد أن أمتنعت رئيسة الاحتياط الفدرالي الأمريكي السيدة جانت يلين عن الإشارة الى مستقبل سعر فائدة الدولار وركزت في تصريحاتها على الإصلاحات المالية في الولايات المتحدة. ويبين الشكل (٣) حركة سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين ١ و ٣١ أغسطس.

شكل (٣) سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي في أغسطس ٢٠١٧



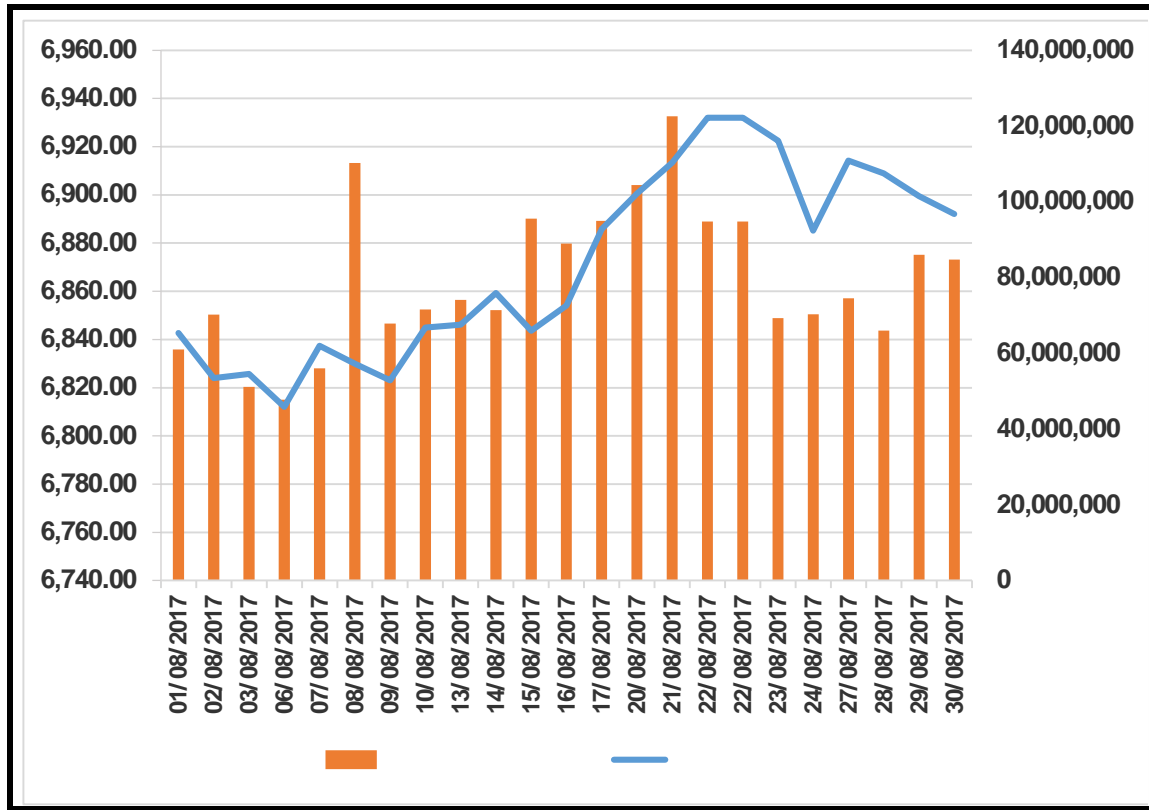
٢,١ تطورات سوق الأوراق المالية

سجل المؤشر السعري في سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً خلال شهر أغسطس بنسبة ٠,٧% حيث وصل مع نهاية الشهر إلى ٦,٨٩٢,١ نقطة، وارتفع المؤشر الوزني بنسبة ٤,١% ليصل إلى ٤٣٠,٦ نقطة، بينما ارتفع مؤشر كويت ١٥ بنسبة ٤,٣% ليصل إلى ٩٨٤,٩ نقطة. وانخفضت مؤشرات البورصة ما عدا المؤشر السعري الذي سجل ارتفاعاً بسيطاً بنسبة ٠,٣% خلال الأسبوع الأول من شهر أغسطس متأثراً بعمليات مضاربة سريعة.

وارتفعت مؤشرات البورصة الثلاثة خلال الأسبوع الثاني من شهر أغسطس إثر عمليات الشراء العديدة من بينم الأسهم القيادية والتشغيلية، كما ساهم نبأ احتمالية ترقية البورصة لمؤشر "فوتسي" للأسواق الناشئة خلال شهر سبتمبر القادم في زيادة السيولة النقدية المتداولة داخل السوق. وواصلت مؤشرات البورصة الثلاثة خلال الأسبوع الثالث من شهر أغسطس صعودها بعد أن أفصحت الشركات عن بياناتها للنصف الأول من العام الحالي مما أثر بزيادة عمليات الشراء على الأسهم المدرجة خاصة تلك التي أعلنت عن نتائج إيجابية.

وفي الأسبوع الرابع انخفض المؤشر السعري وارتفع المؤشر الوزني ومؤشر كويت ١٥ ، يعود انخفاض المؤشر السعري الى تعرض بعض الأسهم الصغيرة لضغوط بيعية وعمليات جني أرباح، بينما ارتفع المؤشر الوزني ومؤشر كويت ١٥ متأثراً باستمرارية عمليات الشراء على الأسهم القادية. ويبين الشكل (٤) إغلاق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة ما بين ١ أغسطس و ٣٠ أغسطس ٢٠١٧.

شكل (٤) إقفالات المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية في أغسطس ٢٠١٧



٣,١ التطورات النقدية والمصرفية

أصدر بنك الكويت المركزي تقريره السنوي الـ ٤٥ عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، والذي يتضمن بيانات الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر لبنك الكويت المركزي للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧، فضلا عن تقرير مراقبي الحسابات واعتماد تلك البيانات المالية.

وبين التقرير أن البنك المركزي قرر خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ زيادة سعر الخصم لديه مرتين الأولى في ديسمبر ٢٠١٦ والثانية في مارس ٢٠١٧ بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية في كل مرة ليصبح سعر الخصم ٢,٧٥ في المئة في نهاية السنة المالية المذكورة.

وارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) خلال السنة المالية 2017/2016 بنسبة ٠,٧ في المئة، وبلغ رصيد النقد المتداول في نهاية تلك السنة نحو ١٦٤٥,٩ مليون دينار بزيادة ١٦٤,٢ مليون دينار، أي بنسبة ١١,١ في المئة مقارنة بمستواه البالغ ١٤٨١,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. كما ارتفعت ارصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ٣,٦ في المئة إلى نحو ٣٤٨٨٧,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بنحو ٣٣٦٨٩,٤ مليون دينار نهاية السنة المالية السابقة. وزاد رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنسبة ٢,٤ في المئة ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى نحو ٤١٩٤٤,٢ مليون دينار مقابل نحو ٤٠٩٤١,٦ مليون دينار نهاية السنة المالية السابقة.

وارتفع الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزنة وعمليات التورق المقابل) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧ بنسبة ١٤٠,٥ في المئة ليصل إلى نحو ٣٨١٧,٣ مليون دينار، مقابل نحو ٤.١٥٨٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. بينما تراجع الرصيد القائم لسندات «المركزي» وعمليات التورق المقابلة ٨,٤ في المئة ليصل في نهاية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى نحو ٢٦٧٥ مليون دينار، مقابل نحو ٢٩٢٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وبلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٦١٩٥٧,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٥٩٧٩٠,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

وواصل البنك المركزي خلال السنة المالية المعنية جهوده الحثيثة في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المسجلة لديه ضمن مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية. وتمكن البنك من خفض مصاريفه التشغيلية إلى ٤٣,٨ مليون دينار في نهاية السنة

المالية ٣١ مارس ٢٠١٧ بعد أن كانت بقيمة ٤٩,٥ مليون دينار في نفس الفترة من السنة السابقة، وجاء ذلك الانخفاض في بنود الأثاث والمعدات والإنشاء ومصاريف متنوعة.

كما أصدر البنك المركزي تقريره الاقتصادي لعام ٢٠١٦، وهو الإصدار ٤٥ ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي يحرص البنك على إعدادها بصفة سنوية. وأشار محافظ البنك المركزي الدكتور محمد الهاشل الى أن التقرير يتناول في جزئه الاول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام ٢٠١٦ حيث تشير التقديرات إلى ان معدل التضخم السنوي مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الكويت خلال عام ٢٠١٦ بلغ نحو ٣,٢ في المئة مقابل نحو ٣,٣ في المئة خلال عام ٢٠١٥. كما يذكر التقرير إن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للاقتصاد قد ارتفع ٢,٥ في المئة في ٢٠١٦ مقارنة بـ ١,٨ في المئة في ٢٠١٥ نتيجة ارتفاع معدل نمو كل من الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بنحو ١,٩ في المئة وغير النفطي بـ ٣,٢ في المئة.

وبين المحافظ ان عدد السكان الكويتيين نما بنسبة ٢,٣ في المئة خلال عام ٢٠١٦ مقابل نحو ٢,٥ في المئة خلال ٢٠١٥ في حين ارتفع عدد السكان غير الكويتيين بمعدل ٤,٨ في المئة خلال عام ٢٠١٦ مقارنة بنحو ٤,١ في المئة في ٢٠١٥، مبينا أن معدل نمو جملة أعداد القوى العاملة بلغ ٤,١ في المئة خلال عام ٢٠١٦ في حين بلغ معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية نحو ٢,٦ في المئة.

ويستعرض التقرير في الجزء الثاني منه التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط البنك المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية من خلال عرض أهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٦ إضافة إلى أبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية خلال عام ٢٠١٦. وأشارت البيانات الى استمرار محافظة سعر صرف الدينار على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال عام ٢٠١٦ وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين للكويت.

ويتناول الجزء الثالث من التقرير تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي المحلي في ضوء ما تبرزه البيانات المالية المجمعّة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة «المركزي» من بنوك محلية وشركات تمويل وشركات الصرافة. وقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية بلغ نحو ٦٠,٤ مليار دينار في نهاية ٢٠١٦ بنمو نسبته ٣,١ في المئة مقارنة بـ ٢٠١٥.

أما الجزء الرابع من التقرير فتناول تطورات أوضاع المالية العامة للدولة حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو ٤٦١١,٤ مليون دينار بعد ١٦ سنة من تحقيق الفائض وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة. ويستعرض الجزء الخامس من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية للكويت مع الاقتصادات الأخرى وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات الكويت خلال عام ٢٠١٦. حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي تراجعاً خلال عام ٢٠١٦ بما قيمته ٢٣٢١,٥ مليون دينار ونسبته ٢٧,٦ في المئة ليصل إلى نحو ٦٠٧٥ مليون دينار. وعزا المحافظ سبب انخفاض الفائض بالأساس إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية على إثر التراجع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية مبيناً أن الحساب الجاري سجل عجزاً بلغت قيمته نحو ١,٥ مليار دينار ما يمثل نحو ٤,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المقدر من خلال صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦. وبين أن الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٦ حقق فائضاً كلياً بلغت قيمته نحو ٩٦٠,١ مليون دينار.

أما الجزء السادس والأخير من التقرير الاقتصادي فيرصد تطورات النشاط في أداء بورصة الكويت خلال عام ٢٠١٦ وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية وحركة الأسعار والعوامل المؤثرة في أداء ذلك السوق. وكان المؤشر العام للأسعار في بورصة الكويت قد أقفل على ارتفاع بنسبة ٢,٣٧ في المئة في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بإقفال عام ٢٠١٥ في حين سجل المؤشر الوزني للسوق تراجعاً طفيفاً نسبته ٠,٤٢ في المئة في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بإقفال عام ٢٠١٥.

ومن جانب آخر أصدر بنك الكويت المركزي في ١٧ أغسطس سندات وتورق لتمويل عجز الموازنة بقيمة ١٠٠ مليون دينار لمدة ٣ سنوات وبعائد ٢,٥% تدفع في نهاية كل سنة من تاريخ الإصدار، كما أصدر البنك المركزي سندات خزانة أخرى بالدينار الكويتي بقيمة ١٠٠ مليون دينار ولمدة ٣ سنوات وبعائد ٢,٥%، وفي ٢٣ أغسطس أصدر المركزي سندات دين عام اضافية بقيمة ١٠٠ مليون دينار لمدة ٣ سنوات وبعائد ٢,٥% أيضا وكانت التغطية على الإصدار قد بلغت ٤٨٧ مليون دينار.

أيضا قرر بنك الكويت المركزي إحالة الموظفين الكويتيين الذين مضى على خدماتهم في البنك أكثر من ٣٠ سنة إلى التقاعد كما تم إنهاء خدمات موظفين غير كويتيين وذلك لإتاحة الفرصة للشباب الكويتي في الارتقاء في العمل.

من جهة أخرى ذكر بيان للبنك المركزي أن البنوك الكويتية خصصت ٦٢ فرعا منتشرا في المحافظات الست لاستقبال العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة منذ بدء تطبيق تعليمات البنك في شأن خدمات البنوك لذوي الاحتياجات الخاصة مطلع العام الجاري.

وانخفض عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في السوق المحلي بنسبة ٠,٢% في شهر يونيو مقارنةً بشهر مايو حيث وصل إلى ٣٦,٥٠ مليار دينار، وانخفضت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة ٠,٥% إلى نحو ٣٢,١٤ مليار دينار، وانخفضت ودائع العملات الأجنبية بنسبة ٠,٨% إلى نحو ٢,٤٦ مليار خلال شهر يونيو.

بينما ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين في شهر يونيو بنسبة ١,١% حيث وصلت إلى نحو ٣٥,٥٤ مليار دينار، وتراجع الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية خلال شهر يونيو بنسبة ١,٥%، وارتفعت القروض الشخصية بنسبة ١,٢% في شهر يونيو عن الشهر السابق لتصل إلى ١٤,٧٥ مليار دينار .

أما مطالبات البنوك المحلية مجتمعة على البنك المركزي والمتمثلة بسندات الخزينة العامة في يونيو فقد ارتفعت بنسبة ٤% عن الشهر السابق لتصل إلى ٣,١٢ مليون دينار، بينما انخفضت ودائع الأجل لدى البنك المركزي بنسبة ٥,٦% إلى نحو ٠,٦٨ مليار دينار، وأيضاً ارتفعت إجمالي موجودات البنك المركزي بنسبة ٢,٦% إلى نحو ٩,٥٧ مليار دينار، وكانت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي قد ارتفعت لأجل شهر واحد إلى ١,٣٥%، وارتفعت لأجل ثلاثة أشهر إلى ١,٥٢%، كما ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل ستة أشهر بنسبة ٤,٣% لتصل إلى ١,٧% وارتفعت لأجل ١٢ شهر إلى ١,٩٤%.

٤,١ تطور معدل التضخم

انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى 112.2 في شهر يوليو ٢٠١٧ (الرقم القياسي لسنة الأساس وهي ٢٠١٣ = ١٠٠)، بسبب انخفاض معدل تضخم مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة ٠,٢٨%، ومجموعة السجائر والتبغ بنسبة ٠,٠٩%، ومجموعة الكساء وملبوسات القدم بنسبة ٠,٤٧%، ومجموعة الصحة بنسبة ٠,١٩%، ومجموعة النقل بنسبة ٠,٣٤%، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة ٠,١٠%. في مقابل مجموعات ارتفعت أسعارها وهي مجموعة المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بنسبة ٠,١٧%، ومجموعة لاتصالات بنسبة ٠,٤٠%، ومجموعة الترفيه والثقافية بنسبة ٠,١٠%.

بينما استقر معدل التضخم في مجموعة خدمات المسكن والتعليم والمطاعم والفنادق عند ما كان عليه في شهر مايو ٢٠١٧. أما معدل التضخم على أساس سنوي فقد ارتفع في يوليو ٢٠١٧ بنسبة ١,٢٦%. ويبين الجدول (١) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس سنوي.

جدول (١) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الكويت على أساس سنوي

السنوية annual	الشهرية monthly	يوليو ٢٠١٧ Jul-17	يونيو ٢٠١٧ Jun-17	يوليو ٢٠١٦ Jul-16	الأوزان weights	الأقسام الرئيسية
1.26	-0.09	112.2	112.3	110.8	1000.0	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
0.28	-0.28	107.1	107.4	106.8	167.06	الأغذية والمشروبات
1.70	-0.09	113.8	113.9	111.9	3.33	السجائر والتبغ
2.10	-0.47	106.9	107.4	104.7	80.33	الكساء وملبوسات القدم
-2.26	0.00	117.0	117.0	119.7	332.12	خدمات المسكن
3.41	0.17	115.1	114.9	111.3	114.33	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
-0.68	-0.19	103.0	103.2	103.7	14.80	الصحة
15.46	-0.34	118.0	118.4	102.2	75.42	النقل
-1.09	0.40	99.8	99.4	100.9	39.77	الاتصالات
3.38	0.10	100.9	100.8	97.6	38.45	الترفيهية والثقافية
3.63	0.00	117.2	117.2	113.1	41.86	التعليم
2.58	0.00	119.4	119.4	116.4	34.15	المطاعم والفنادق
2.15	-0.10	104.5	104.6	102.3	58.38	السلع والخدمات المتنوعة
1.49	-0.04	113.3	113.3	111.6	832.94	باستثناء الأغذية والمشروبات
3.23	-0.14	109.8	110.0	106.4	667.88	باستثناء خدمات السكن
4.29	-0.07	110.8	110.9	106.2	500.82	باستثناء الأغذية والسكن

٥,١ التطورات النفطية

شهدت أسعار النفط الخام مقاسة بسعر برميل نفط القياس العالمي برنت في السوق الفورية تقلبات حادة خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، ولكنها سجلت مع نهاية الشهر ارتفاعا بلغ ١,٨٣% حيث كان السعر في ١ أغسطس ٥١,٧٨ دولارا للبرميل وفي ٣١ أغسطس ٥٢,٧٣ دولارا للبرميل. وهوى سعر البرميل الى ٥٠,٢٧ دولارا في ١٦ أغسطس قبل أن يتحسن ويتماسك بعد ذلك ليسجل انخفاضا آخر في ٣٠ أغسطس الى ٥٠,٨٦ دولاراً، ثم يعاود الصعود بنسبة قياسية بلغت ٧.٣% في اليوم الأخير من الشهر.

وكانت أسعار النفط، قد بدأت بالتوقف عن التحسن بل والتراجع في الثاني من أغسطس، متأثرة بزيادة غير متوقعة في مخزونات الوقود الأميركية أدت لانخفاض سعر برميل خام القياس الأميركي إلى أقل ٥٠ دولارا في وقت كانت لا تزال الأسعار العالمية فيه تحت ضغوط ارتفاع إمدادات أوبك. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط ٤٠ سنتا أو ٠,٨% عن التسوية السابقة ليصل إلى ٤٨,٧٦ دولار للبرميل. وجاء ذلك بعدما فتحت عقود الخام الأميركي فوق ٥٠ دولارا للبرميل الثلاثاء ١ أغسطس لأول مرة منذ ٢٥ مايو. وتراجع خام القياس العالمي برنت ٣٩ سنتا أو ٠,٨% أيضا. وقال معهد البترول الأميركي إن مخزونات الخام الأميركية زادت بواقع ١,٨ مليون برميل في الأسبوع المنتهي يوم ٢٨ يوليو إلى ٤٨٨,٨ مليون برميل ليقوض آمالا بأن انخفاض المخزونات في الآونة الأخيرة كان مؤشرا على تقلص الفجوة بين العرض والطلب في السوق الأميركية.

وتماسكت الأسعار في ٤ أغسطس بعد أن جاءت بيانات البطالة الأميركية لتدل على قوة واستقرار سوق العمل الأمريكي بشكل عام، حيث قالت وزارة العمل الأمريكية الجمعة إن الشركات في الولايات المتحدة أضافت ٢٠٩ آلاف عامل بشكل فاق التوقعات في يوليو تموز وزادت الأجور.

وعزز ذلك اعلان بيكر هيز لخدمات الطاقة إن الشركات خفضت عدد منصات الحفر النفطية بواقع منصة واحدة في الأسبوع المنتهي في الرابع من أغسطس أب لينخفض العدد الإجمالي إلى ٧٦٥ منصة. وفي موازاة ذلك حاول الكونغرس إغلاق ملف الرعاية الصحية والبدء بملف منظومة

الضرائب. ومن ناحية أخرى وافق رئيس مجلس النواب الأمريكي على بناء الجدار الفاصل بين أمريكا والمكسيك مع اعتراض على الأمر من قبل كبير موظفي البيت الأبيض.

وحافظت أسعار النفط في ٧ و ٨ و ٩ أغسطس على تعاملاتها عند أعلى مستوى لها منذ تسعة أسابيع متأثرة ببيانات التوظيف القوية الأمريكية المشار لها. وارتفعت أسعار التعاقدات الآجلة لخام القياس برنت ثمانية سنتات أو ٠,١٥ في المئة إلى ٥٢,٥٠ دولار للبرميل، كما ارتفعت أسعار التعاقدات الآجلة للخام الأمريكي سبعة سنتات أو ٠,١٤ في المئة إلى ٤٩,٦٥ دولار للبرميل.

وعلى الرغم من تراجع عدد منصات الحفر الأسبوع الأول من أغسطس فقد وصل إنتاج النفط في الولايات المتحدة إلى ٩,٤٣ مليون برميل يوميا وهو أعلى مستوى له منذ أغسطس ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه قال تقرير لمؤسسة تومسون رويترز أويل ريسيرش أن صادرات أوبك من النفط الخام في يوليو ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ ٢٦,١١ مليون برميل يوميا جاء معظمها من نيجيريا.

ولكن أسعار النفط ما لبثت أن تراجعت بقوة منذ ١٤ أغسطس وسحلت في منتصف الشهر أدنى مستوياتها في ثلاثة أسابيع مقابل الدولار الأمريكي المرتفع فيما استمرت المخاوف بشأن وفرة المعروض العالمي في التأثير على معنويات السوق. وفي بورصة نيويورك التجارية تراجعت عقود النفط الخام الأمريكي تسليم سبتمبر بنحو ٠,٣٦٪، إلى ٤٤,٤٢ دولار للبرميل. وفي لندن، تراجعت عقود برنت تسليم أكتوبر بنسبة ٠,٤١٪ لتصل إلى ٥٠,٥٣ دولار للبرميل. وعززت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب من الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، انخفاض الأسعار. وأشار تقرير إلى انخفاض الطلب الخام من مصافي التكرير الصينية في يوليو.

وعشية الأربعاء ١٦ أغسطس أنهت أسعار التعاقدات الآجلة للنفط التعاملات الأمريكية على تراجع ملموس رغم الانخفاض الحاد في مخزون النفط الأمريكي خلال الأسبوع السابق. وأتى ذلك فيما توقع محللون تعثر جهود منظمة البلدان المصدرة للبترول - أوبك في استعادة توازن السوق وتعزيز الأسعار مرة أخرى من خلال خفض الإنتاج.

وتراجع سعر خام غرب تكساس الوسيط، بمقدار ٧٠ سنتا عن تعاملات الثلاثاء تسليم سبتمبر. وأتى ذلك فيما أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تراجع إمدادات النفط الخام الأمريكي خلال الأسبوع المنتهي في ١١ أغسطس بمقدار ٨,٩ مليون برميل، وهو تقريبا ٣ أمثال توقعات المحللين الذين كانوا يتوقعون تراجع المخزون بمقدار ٣ ملايين برميل فقط. وكان معهد البترول الأمريكي قد أصدر مساء ١٥ أغسطس بياناته الأسبوعية بشأن المخزون حيث أشار إلى تراجع مخزون الخام بمقدار ٩,٢ مليون برميل خلال أسبوع إلى ٤٦٩,٢ مليون برميل، مقارنة بتوقعات المحللين بانخفاض قدره ٣,١ مليون برميل، وهو أكبر تراجع أسبوعي منذ سبتمبر ٢٠١٦.

في ١٧ أغسطس ارتفعت أسعار النفط معوّضة بعض خسائر الجلسة السابقة. وقال المتعاملون إن السوق تتحرك داخل نطاق ضيق حيث يدعمها تراجع مخزونات الخام بينما تنال منها زيادة الإنتاج. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ١٧ سنتا بما يعادل ٠,٣ بالمئة عن الإغلاق السابق لتصل إلى ٥٠,٤٤ دولار للبرميل. وزادت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط ستة سنتات أو ١.٠ بالمئة إلى ٤٦,٨٤ دولار للبرميل. وأتت تلك المكاسب الطفيفة عقب تراجع بأكثر من واحد بالمئة في الجلسة السابقة.

وواصل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة تسليم سبتمبر الارتفاع الجمعة بنحو ١,٤٢ دولار ليبلغ عند التسوية ٤٨,٥١ دولار للبرميل، بزيادة ٠,٣%، بينما قفز خام القياس العالمي مزيج برنت في عقود أكتوبر ١,٦٩ دولار إلى ٥٢,٧٢ دولار للبرميل، بزيادة ٣,٣ بالمئة. وكان الخامان متجهين لتكبد خسائر أسبوعية تزيد على ٢%، لكن موجة الصعود الحاد دفعت برنت لتحقيق مكسب أسبوعي نسبته ١,٥ بالمئة بينما أنهى الخام الأمريكي الأسبوع شبه مستقر، إذ تراجع ٠,٣ بالمئة فقط. وجاء ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير بالتزامن مع انخفاض الدولار وتقليص الشركات الأمريكية عدد منصات الحفر النفطية. حيث ذكرت بيكر هيويز أن الشركات قلصت عدد منصات الحفر النفطية بواقع خمس حفارات في الأسبوع المنتهي في ١٨ أغسطس ليصل العدد الإجمالي إلى ٧٦٣ منصة. كما أظهرت برامج تحميل أن من المتوقع انخفاض صادرات النفط الخام النيجيرية إلى ١,٧٢ مليون برميل يوميا في أكتوبر.

وتراجعت أسعار النفط العالمية ٣% خلال تعاملات الاثنين ٢١ أغسطس، مع ارتفاع صادرات الصين من المشتقات النفطية، وزيادة عدد منصات الحفر العاملة في الحقول الأميركية للأسبوع الثامن على التوالي، وتوقع زيادة صادرات النفط الخام من العراق ونيجيريا. حيث انخفض سعر مزيج برنت العالمي بأكثر من ٣% ليصل إلى ٤٩,٣٠ دولارا للبرميل، في حين تراجع الخام الأميركي بنحو ٣% إلى ٤٧,١٠ دولارا للبرميل. وقال بنك باركليز إن ارتفاع أسعار النفط خلال الشهر لم يكن مبررا بسبب وجود فائض في الإنتاج والمخزون في أسواق الوقود. ورجح البنك أن تسجل أسعار النفط انخفاضا لفترة قصيرة خلال الأسابيع المقبلة. وزادت صادرات الصين من الديزل في شهر يوليو الماضي بنسبة ١٨١,٨% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، وزاد البنزين بنسبة ١٤٥,٢%. وفي الولايات المتحدة، شغلت شركات النفط ١٠ حفارات إضافية في مواقعها خلال الأسبوع المنتهي في ١٨ أغسطس، بعد أن ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات خمسين دولارا للبرميل، مما يجعل الإنتاج مجديا.

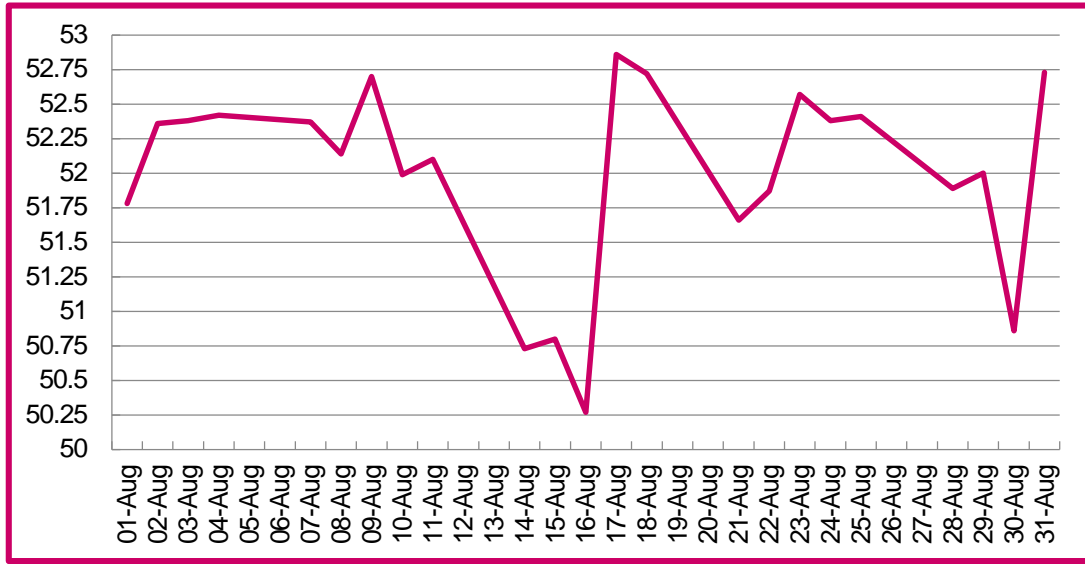
وفي نهاية الأسبوع أي ٢٥ أغسطس ضرب الإعصار هارفي ولاية تكساس ملحقا خسائر كبيرة بساحل الخليج الأمريكي، مع أضرار ضخمة بمدينة هيوستن وإغلاق مينائها الهام لصناعة النفط الأمريكية. وإعصار هارفي هو الأقوى منذ خمسين عامًا، إلا أن خسائر المنشآت النفطية جاءت على نحو متوسط بسبب الاستعدادات المسبقة له. وجدير بالذكر أن إنتاج تكساس من النفط يبلغ ٥,٦ مليون برميل يوميًا، بينما تنتج أريزونا وهي في مدار الإعصار ٣,٣ مليون برميل يوميًا، وقد انخفض الإنتاج بواقع ٢,٠ مليون برميل يوميًا بسبب الأمطار. كما انخفض إنتاج المصافي الأمريكية مما رفع الطلب على البنزين وارتفعت الأسعار إلى أعلى مستوى لها في عامين إلى جانب ارتفاع الواردات الأمريكية من آسيا. وأغلق نفط غرب تكساس WTI تسليم أكتوبر يوم الجمعة ٢٥ أغسطس مرتفعاً ٠,٩% عند ٤٧,٨٧ دولارا للبرميل، ولكنه انخفض للأسبوع الرابع على التوالي بنسبة ١,٣%، كما ارتفع خام برنت تسليم أكتوبر ٠,٧% عند ٥٢,٤١ دولارا للبرميل، مع إغلاق أسبوعي على انخفاض ٠,٦%.

ومن جانب آخر، انخفض عدد منصات الحفر للنفط الخام ٤ منصات ليصل العدد إلى ٧٥٩ منصة حفر، ويكون الإجمالي أعلى بمقدار ٣٣٣ منصة حفر عن عام سابق وفقاً للتقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيويز الأمريكية للخدمات النفطية، أما منصات حفر الغاز الطبيعي الأمريكية فانخفضت أيضاً منصتي حفر لتصل إلى ١٨٠ منصة حفر. ويعد تراجع عدد منصات الحفر الأمريكية خبراً إيجابياً لأسعار النفط ومشتقاته.

وهوت أسعار النفط الخام في ٣٠ أغسطس حيث تراجع الخام الأمريكي إلى أدنى مستوى في خمسة أسابيع بينما تراجع خام برنت إلى أدنى مستوى في أسبوعين، وفي المقابل ارتفعت أسعار البنزين إلى أعلى مستوى منذ منتصف عام ٢٠١٥ حيث تسببت الفيضانات التي أعقبت إعصار هارفي في تعطيل ربع المصافي الأمريكية تقريباً مما أدى لتعثر الطلب على الخام وتساعد المخاوف من نقص الوقود. وإلى جانب تأثير الإعصار هارفي قال معهد البترول الأمريكي الثلاثاء الأخير من الشهر إن مخزونات الخام انخفضت بمقدار ٥,٧٨٠ مليون برميل في الأسبوع السابق وهو مؤشر على أن سوق النفط الأمريكية تتحسن تدريجياً. غير أن هذه الأرقام لا تعكس تأثير هارفي. وقال تجار إن بيانات إدارة معلومات الطاقة ستستغرق أسابيع لتعكس تأثير الإعصار والفيضانات بشكل كامل.

وارتفعت أسعار النفط الخميس ٣١ أغسطس نحو واحد بالمئة لتعويض بعض الخسائر التي تكبدتها في الجلسة السابقة فيما اتجه الخام الأمريكي نحو أكبر خسارة شهرية في أكثر من عام بسبب مخاوف تتعلق بالطلب بعد أن تسببت السيول في تعطل نحو ربع الطاقة التكريرية. كما ارتفعت الأسعار في أسواق المنتجات النفطية مع ارتفاع العقود الآجلة للبنزين في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى في عامين بدعم مخاوف من نقص الوقود. وتسبب الإعصار هارفي، الذي أدى إلى سيول أغرقت قلب صناعة النفط الأمريكية في تكساس وأودت بحياة خمسة وثلاثين شخصاً على الأقل، في توقف ٤,٤ مليون برميل يومياً على الأقل من الطاقة التكريرية بحسب تقارير الشركات. وأدت الإغلاقات أيضاً إلى استخدام الحكومة الأمريكية لاحتياطاتها الاستراتيجية من النفط للمرة الأولى في خمس سنوات اليوم لتفرج عن ٥٠٠ ألف برميل من الخام لصالح مصفاة في لويزيانا. ويبين الشكل (٥) سعر الاغلاق لبرميل مزيج برنت في السوق الفورية للسلع خلال شهر أغسطس ٢٠١٧.

شكل (٥) سعر برميل برنت في السوق الفورية في أغسطس ٢٠١٧



٦,١ التقارير النفطية لأوبك ووكالة الطاقة

صدر التقرير الشهري لمنظمة أوبك في ١١ أغسطس، وقد أظهر ارتفاعاً جديداً في إنتاج البلدان الأعضاء خلال الشهر السابق، لكن المنظمة قالت إنها تتوقع زيادة أكبر في الطلب هذا العام. ورفعت أوبك توقعاتها للطلب على نفطها الخام في ٢٠١٨ بسبب تنامي الاستهلاك العالمي وتباطؤ نمو إمدادات المنتجين المنافسين، لكن قفزة جديدة شهدتها إنتاج المنظمة تشير إلى أن السوق ستظل تشهد فائضا في المعروض رغم جهود كبح الإنتاج. وقالت المنظمة في تقريرها الشهري إن العالم سيحتاج إلى ٣٢,٤٢ مليون برميل يوميا من نفطها في العام المقبل بزيادة ٢٢٠ ألف برميل يوميا عن التوقعات السابقة.

وأبدت أوبك أيضا تفاؤلها بالنمو الاقتصادي في ٢٠١٨ وقالت إن مخزونات النفط في الاقتصادات المتقدمة انخفضت في يونيو وإنها ستتخفض أكثر في اميركا، في مؤشر على أن جهود خفض الإنتاج التي تقوده أوبك تؤتي ثمارها. وازدادت: في ظل الزخم المتواصل للنمو وتوقع استمرار النشاط في النصف الثاني من ٢٠١٧، لا يزال هناك مجال للصعود. وتابعت ان من المرجح أن تشهد

مخزونات الخام الأميركية مزيدا من الانخفاض، في ضوء المعدلات القياسية لتشغيل المصافي الأميركية.

لكن المنظمة التي تضم ١٤ دولة منتجة قالت أيضا إن إنتاجها من النفط في يوليو جاء أعلى من الطلب المتوقع، بقيادة زيادات في إنتاج ليبيا ونيجيريا عضوي أوبك المعفيين من التخفيضات التي تقودها أوبك بهدف التخلص من فائض المعروض. وقالت أوبك في التقرير إن إنتاجها من النفط زاد ١٧٣ ألف برميل يوميا في يوليو تموز إلى ٣٢,٨٧ مليون برميل يوميا بقيادة إنتاج العضوين المعفيين علاوة على السعودية أكبر مصدر للنفط. وتعني الأرقام أن نسبة التزام أوبك بتعهداتها بخفض الإنتاج بلغت ٨٦ في المئة وفقا لحسابات رويترز، انخفاضا من ٩٦ في المئة في التقديرات الأولية لشهر يونيو، لكن معدل الامتثال يظل مرتفعا وفقا لمعايير أوبك.

قالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الصادر في ١١ أغسطس إن نسبة التزام أعضاء أوبك بخفض إنتاج النفط تراجعت إلى ٧٥ بالمئة في يوليو وهو أدنى مستوى لها منذ بدء العمل بتخفيضات الإنتاج في يناير. وأشارت الوكالة إلى ضعف التزام الجزائر والعراق والإمارات بتخفيضات الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، سجلت ليبيا الدولة العضو في أوبك المعفاة حاليا من التخفيضات زيادة حادة في الإنتاج. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي إمدادات النفط العالمية ٥٢٠ ألف برميل يوميا في يوليو ليزيد ٥٠٠ ألف برميل يوميا عن المستويات المسجلة قبل عام.

من جهة ثانية، قالت وكالة الطاقة إن الطلب العالمي على النفط سينمو بوتيرة أسرع من المتوقعة هذا العام بما يساهم في تقليص تخمة المعروض رغم ارتفاع إنتاج الخام في أميركا الشمالية وضعف التزام أوبك بتخفيضات الإنتاج. وعدلت الوكالة توقعاتها لنمو الطلب في ٢٠١٧ إلى ١,٥ مليون برميل يوميا مقارنة مع ١,٤ مليون برميل يوميا في تقريرها الشهري السابق، وقالت إنها تتوقع نمو الطلب بمقدار ١,٤ مليون برميل يوميا إضافية في العام المقبل.

وقالت وكالة الطاقة التي تتخذ من باريس مقرا لها "لابد وأن يجد المنتجون ما يشجعهم في الطلب، الذي ينمو على أساس سنوي بوتيرة أقوى مما كان متوقعا في البداية." وأضافت الوكالة التي تقدم المشورة للدول الصناعية بخصوص سياسة الطاقة "ستعزز الثقة في أن استعادة التوازن ستستمر إذا لم يبد بعض المنتجين المشاركين في اتفاقات الإنتاج مؤشرات على ضعف عزيمتهم في الوقت الذي يعززون فيه مراكزهم." ومما يزيد من التحديات التي يواجهها منتجو النفط لدعم أسعار الخام نمو الإنتاج خارج أوبك، إذ من المتوقع أن يرتفع إنتاج المستقلين بواقع ٠,٧ مليون برميل يوميا في ٢٠١٧ وبمقدار ١,٤ مليون برميل يوميا في ٢٠١٨ بفعل زيادات الإنتاج القوية في الولايات المتحدة التي لا تشارك في التخفيضات.

غير أن قوة نمو الطلب العالمي تساعد على التخلص من الخام الفائض، وكشفت وكالة الطاقة الدولية عن انخفاض في المخزونات بالدول الصناعية في يونيو ويوليو. وتظل المخزونات مرتفعة ٢١٩ مليون برميل فوق متوسط خمس سنوات، المستوى الذي تستهدفه أوبك بخفض الإنتاج. كما عدلت وكالة الطاقة الدولية بيانات الطلب التاريخية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في الدول النامية لتخفضها ٠,٢-٠,٤ مليون برميل يوميا.

ونتيجة لتلك المراجعات التاريخية، خفضت وكالة الطاقة التقديرات الأساسية للطلب لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بنحو ٠,٣-٠,٤ مليون برميل يوميا ومن ثم خفضت الطلب على نפט أوبك بالقدر نفسه. وقالت الوكالة "خفض الرقم الأساسي للطلب في ٢٠١٧ مع عدم تغير أرقام المعروض في المقابل يترتب عليه انخفاض المخزونات في وقت لاحق من العام بوتيرة أقل مما كان يعتقد في البداية على الأرجح." وجاءت التغييرات في الأساس مع تعديل وكالة الطاقة بيانات الطلب التاريخية لإندونيسيا وماليزيا وإيران بالخفض، في حين عدلت بيانات الهند بالرفع، وأبقت على بيانات الصين دون تغيير إلى حد كبير.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية

١,٢ تقرير صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٧

يتضمن هذا التقرير أربعة مكونات رئيسية هي: الإطار العام: تنويع اقتصادي متدرج، وأفاق الانتعاش المعتدل في ظل المخاطر السلبية، ومناقشات السياسة، وتقييم بعثة الصندوق. بالإضافة إلى عدد من النوافذ التوضيحية، والأشكال، والجداول، والملاحق.

وعند تناول التقرير لإطار التنويع المتدرج، يشير لتوجه الإمارات لتكثيف اقتصادها تدريجياً ولكن لفترة أطول في ظل انخفاض الأسعار، وهذا الاتجاه مدعم بالمصدات المالية الضخمة من ناحية، وبتطور بيئة الأعمال، والتي تخضع، مع ذلك، لتطوير مستمر. مع دور اتفاق خفض الانتاج النفطي لأوبك، والاستثمارات لـ "اكسيو ٢٠٢٠"، والتحسين في التجارة الدولية، وغيرها، قد ساهمت في تحسين أداء الاقتصاد. إلا أن ذلك لا يعفي من المزيد من ضبط الموازنة العامة للدولة، ورفع الانتاجية، والمزيد من التنويع.

وبالمقارنة مع المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١٦ التي اتسمت بالخمول، يشهد عام ٢٠١٧ تحسن في، مثلاً، الرقم القياسي لمشتريات المدراء (PMI)، والذي يعكس مدى صحة الأنشطة الصناعية التحويلية (ويتكون الرقم من خمسة أرقام فرعية هي: الطلبات الجديدة، ومستويات المخزون، والإنتاج، وتوريد الإمدادات، وبيئة التشغيل) الذي ارتفعت قيمته في مارس ٢٠١٧ إلى (٥٦,٢)، وانتعاش سوق الأوراق المالية، وانخفاض معدل التضخم إلى حوالي (١,٨) عام ٢٠١٦، عاكساً خمول الطلب المحلي، وانخفاض الإيجارات. إلا أن هذا المعدل ارتفع أوائل عام ٢٠١٧ مع انخفاض الدعم للمياه وارتفاع أسعار الكازولين.

أخذين بنظر الاعتبار بأن توصيات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦ الخاصة بالإمارات قد أشارت إلى عدد من التوصيات: (أ) خطة السياسات الاقتصادية الكلية (خفض الإنفاق وترشيده، ورفع الإيرادات غير النفطية، وترشيد مساهمة الحكومة في الشركات العامة). (ب) الاستقرار المالي من خلال تنفيذ توصيات "بازل III" خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٩، ودعم الرقابة المصرفية. (ج) تنويع مصادر الدخل من خلال الصادرات. (د) تحسين قواعد البيانات والإطار الإحصائي.

وقد نتج عن هذه التوصيات عدد من النتائج منها وصول عجز الموازنة إلى (٦%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦، واستمرار العمل بإدخال ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المكوس Exise Tax عام ٢٠١٨ بالتنسيق مع بلدان المجلس، وكذلك العمل بالموازنات متوسطة الأجل قريباً، ولجوء أبوظبي إلى تمويل العجز بالسحب من الاحتياطي، والاقتراض الخارجي (٥ مليار دولار في مايو ٢٠١٦). بالإضافة إلى تطوير الدولة لرؤية تهدف لتنويع مصادر الدخل. مع العمل بإجراءات اختبار مختلف البرامج، واستمرار العمل على إصدار إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر. مع الحاجة للتنسيق بين إحصاءات الإمارات المختلفة والإحصاءات الفيدرالية رغم التطور في هذا المجال.

١,١,٢ آفاق الانتعاش المعتدل في ظل المخاطر

يتوقع التقرير وصول نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل عام ٢٠١٧ إلى (٣,٣%)، ليعكس تزايد الإنفاق الاستثماري العام، وتحسن التجارة الدولي هذا العام. مع توقع نمو القطاع النفطي بمعدل (٢,٩%) لالتزام الدولة بخفض الإنتاج النفطي، مع توقع ارتفاع هذا الإنتاج عام ٢٠١٨ لتحسن أوضاع الطلب. أما معدل النمو الإجمالي فيشير التقرير إلى إمكانية وصوله إلى (١,٣%) عام ٢٠١٧ قبل أن يصل إلى (٣%) في الأجل المتوسط. مع عدم وجود إمكانية لممارسة ضريبة القيمة المضافة لتأثير سلبي على النمو بسبب توقع انخفاض الإيجارات لمستويات قليلة عام ٢٠١٧، مع اتجاه سوق العقار للتوازن وفقاً للمناقشات مع عدد من خبراء العقار.

مع تحسن وضع الحساب الجاري ليصل إلى (٢,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧ بسبب رئيسي يتجسد في ارتفاع الصادرات غير النفطية، وليصل هذا الارتفاع عام ٢٠٢٢ إلى معدل نمو (٣,٨%)، مع اتجاه الإنتاج النفطي، والصادرات غير النفطية. مع توقع زيادة تدفقات تحويلات العاملين للخارج بسبب الإعداد لـ "اكسيو ٢٠٢٠"، خاصة لدول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا.

ورغم تحسن الآفاق المشار إليه أعلاه، فإن هناك العديد من المخاطر المتمثلة، مثلاً في عدم التأكد المرتبط بأسعار النفط، والسياسات المتبعة في بقية أنحاء الاقتصاد، وأوضاع أسواق المال (أشار

التقرير في صفحة ١٠ إلى مصفوفة تقييم المخاطر. وحدد خمسة مصادر للمخاطر ونتائجها والسياسات المقترحة تجاهها. وتجسدت المصادر في: صدمات أسعار النفط، وارتفاع قيمة الدولار، والانسحاب من التكامل الإقليمي والاتجاه نحو الحمائية، والمخاطر المرتبطة بالشركات الاستثمارية التي تساهم بها الحكومة خاصة في مجال البنية الأساسية، وتأثير التطورات السياسية على احتمال هجرة العمالة الوافدة المعاكسة).

٢,١,٢ مناقشة السياسات المقترحة

(أ) النمو الصديق للضبط المالي:

يعتقد التقرير بالحاجة بأن الضبط المالي لازال مستداماً إلا أنه يحتاج إلى تدرج، ويتوقع من هذا الضبط أن يخدم العدالة بين الأجيال، وبنفس الوقت يخفف الآثار العكسية على النمو غير النفطي. ويرى التقرير بإمكانية عودة التوازن للموازنة عام ٢٠٢٠. مع إمكانية قفل الفجوة بين "العجز الأولي Primary الجاري" والمتسق مع فرضية الدخل الدائم، في عام ٢٠٢٨ (ويوضح التفاصيل الفنية في ملحق I-III). مع توقع التنبؤ بعجز موازنة دبي بسبب مشروع "اكسبو ٢٠٢٠". مع ضرورة أن تحقق موازنة أبوظبي خلال (٢٠١٨ - ٢٠٢٢) توازناً، وفقاً للدستور. أما في الحالة على المستوى الفيدرالي فيتوقع أن يكون السحب المالي حوالي (١) نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال ٢٠١٨ - ٢٠٢٢. مع توقع الجهات الرسمية أن يتحسن الوضع المالي بشكل أفضل، خاصة في حالة الانتهاء من إنشاء المشروعات الاستثمارية حسب الوقت المحدد، مع انخفاض التحويلات الرأسمالية للمشروعات العامة التي تساهم بها الحكومة.

كما أن هناك توصيات وجهود لضبط سقف الأجور العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والمحافظة على الإنفاق الجاري الحقيقي الأخير، سيكون محل ترحيب. علماً بأن نسبة الأجور العامة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد وصلت عام ٢٠١٦ إلى (٦%)، وهي أقل من المعدل السائد في بلدان مجلس التعاون كنسبة من نفس الناتج: مع الأخذ بالاعتبار بأن الأجور الواردة بموازنة الإمارات قد تكون أقل من الرقم الحقيقي لأن بعض الأجور موزعة على بنود أخرى.

أما على جانب الإيرادات فتعمل الدولة على تعبئة ما يمكن تعبئته للمساهمة في خفض العجز من مصادر محلية، فهناك العمل على ترشيد مساهمة الحكومة في الشركات العامة، على شكل إنفاق استثماري. وهنا، تبرز الحاجة لتحليل منفعة/ عائد لتحديد أولويات المشروعات الخاصة بترشيد المساهمة الاستثمارية. بالإضافة إلى ادخال ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المكوس (الأخيرة تغطي التبغ والمشروبات الروحية والغازية)، وذلك بالتنسيق مع بقية بلدان المجلس.

وفي ظل الوضع السعري النفطي الحالي، واستمرار عوائد الضبط المالي المتبعة حالياً، فإن العجز المتراكم قد يصل إلى (٨٩) مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢٢. مع إمكانية الاستمرار في تمويل العجز من الاحتياطي والاقتراض الخارجي، دون الحاجة للسحب من الودائع بالجهاز المصرفي. وهو الأمر الذي يساعد في عدم خفض السيولة، وعدم الدخول في ظاهرة المزاحمة Crowding out.

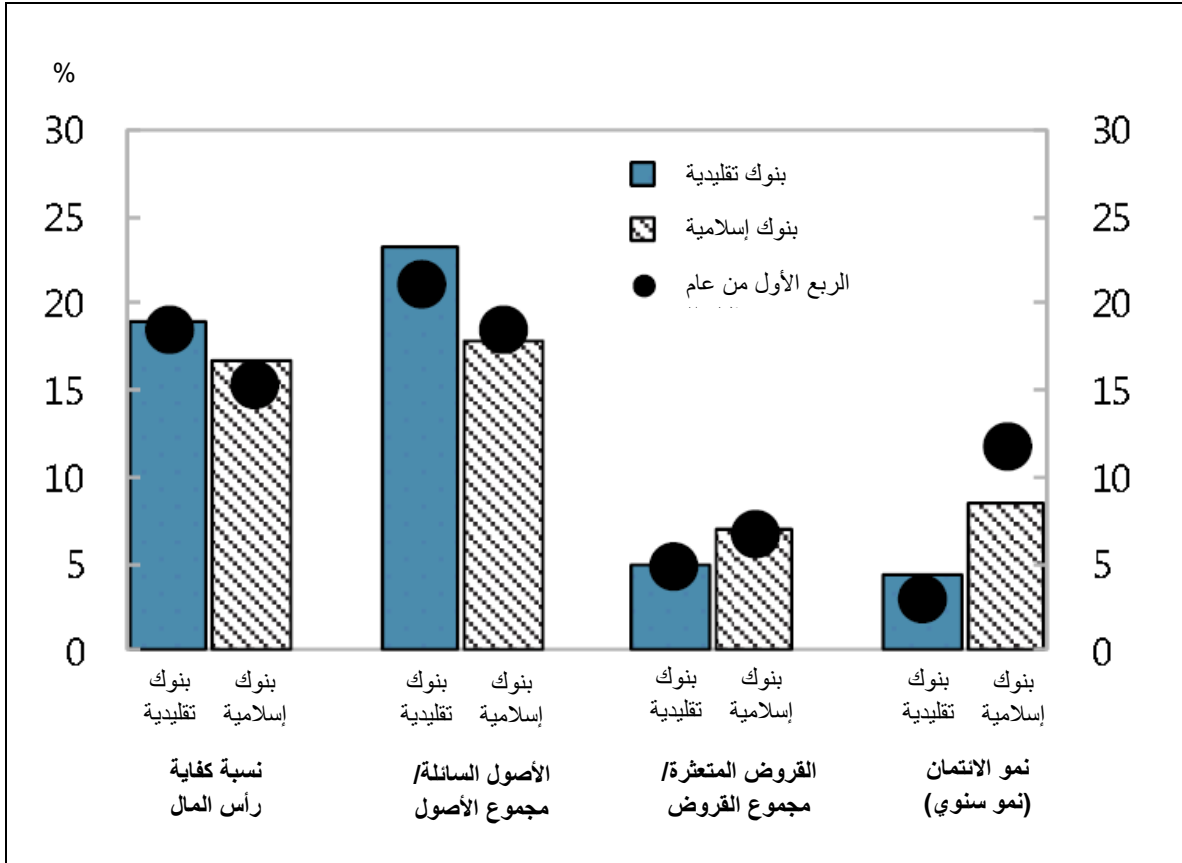
ويشير التقرير بأن هناك تطور قد تحقق، خاصة على المستوى الفيدرالي، في مجال تخطيط الموازنة على مستوى الأجل المتوسط (٢٠١٧ - ٢٠٢٢) والذي تم التصديق عليه في أكتوبر ٢٠١٦. ويتطرق التقرير إلى عدد من القضايا التي يتفق على أهميتها مع الجهات الرسمية، ومنها:

- أ. تعزيز إدارة الموازنة العامة.
- ب. العمل على بناء إطار مالي يتضمن عدد من السنوات المالية.
- ج. تعزيز التعاون بين الحكومة والشركات العامة الاستثمارية.
- د. تحسين الإدارة النقدية لازالت أحد الأولويات.
- هـ. المزيد من إدارة السيولة الفعّالة، على مستوى بنك الإمارات المركزي، وبالتنسيق مع أسواق الدين، بهدف تعزيز شروط الائتمان والسيولة.

(ب) ساهم تثبيت سعر الصرف لفترة طويلة في استقرار الأسعار. لذا يقترح استمرار هذه السياسة. علماً بأن تثبيت سعر الصرف مدعماً بمصدّات مالية ضخمة، بالإضافة إلى اتباع

سياسة سوق العمل المفتوح. وتتصف بنوك الإمارات بقدرتها على التكيف مع انخفاض معدل النمو، في ظل انخفاض الأسعار. مع بقاء البنوك في وضع جيد وعالي السيولة. إلا أن القروض لأطراف مختلفة، تبقى مرتفعة ومركزة. مع بقاء نوعية أصول البنوك الإسلامية في وضع أقل مقارنة مع البنوك التقليدية (أنظر بعض مؤشرات أداء البنوك في الإمارات للربع الأول لعام ٢٠١٧ في الشكل ١).

شكل (١): مؤشرات مصرفية مختارة



ويرى تقرير الصندوق بأن متخذي القرار لابد وأن يستمروا في مراقبة معايير الإقراض، والمخاطر، والاهتمام بشكل خاص بفرض شروط تحديد إقراض أنشطة معينة. ورغم تراجع نمو الائتمان للشركات التي تشارك بها الحكومة، إلا أن ذلك لم يؤثر على التنوع، ومعدل النمو. ويلخص التقرير مقترحاته الخاصة في تعزيز القواعد التنظيمية والإشرافية على النظام المصرفي في النافذة رقم (١) ضمن التقرير.

(ج) تحسن وضع التنوع والكفاءة:

استمرت دولة الإمارات في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز انتاجيتها وتنافسيتها، وذلك من خلال عدد من المؤشرات، منها مؤشرات ممارسة الأعمال (الذي ارتفع بـ ٨ نقاط هذا العام). بالإضافة إلى صدور قانون الإفلاس المالي. كما تقوم الدولة بالعمل الجاد على دمج العديد من الوزارات، وتستعين بعدد من الخدمات المقدمة من الخارج، والتوسع في توفير الخدمات ألياً. وقامت الدولة، أيضاً، بإنشاء "صندوق للابتكارات" برأس مال حوالي (٥٤٥) مليون دولار (ما يعادل ٢ مليار درهم). وذلك بهدف المساعدة في التنوع على أساس تكنولوجي متطور، مع تسهيلات اقتراض مصرفية، أيضاً.

وبهدف جهود الدولة تحويلها إلى بلد قائم على أساس معرفي، فقد اعتمدت أربعة أولويات:

- أ. المنافسة، بالإضافة إلى التأكد من المشروعات العامة تخضع للمنافسة.
- ب. الاستخدام الكفوء للطاقة من خلال خطة ٢٠٥٠ المعلنة عام ٢٠١٧، الهادفة إلى استخدام توليفات من أنواع الطاقة: الذرية، والطاقة المتجددة، لخدمة احتياجات الطاقة النظيفة.
- ج. التشغيل: السيطرة على الأجور العامة وعدد العاملين بالقطاع العام، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص، ورفع الانتاجية. مع خفض فجوة النوع الاجتماعي رغم أنها قليلة، إلا أنها لازالت أقل من المستوى العالمي.
- د. التعاقد Synergy: شهدت دول مجلس التعاون العديد من التكامل والتعاقد بين أنشطتها الاقتصادية بهدف الاستفادة من ضغط التكاليف، والاستفادة من اقتصادات الحجم. ومن الأمثلة على ذلك دمج "شركة المنيوم الإمارات الدولية"، التي أنشأت عام

٢٠١٤، مع شركة "المنيوم دبي"، "المنيوم الإمارات". وبالشكل الذي أصبح الهيكل الجديد يمثل إحداهم منتجي الألمنيوم بالعالم.

وأخيراً تشهد الدولة جهوداً واضحة لسدّ فجوات البيانات الإحصائية سواء في أسواق العمل، أو الأسواق النقدية، والحسابات القومية، والمالية، والقطاع الخارجي. مع محاولة البدء في إصدار الإحصاءات الربعية للنتائج المحلي الإجمالي.

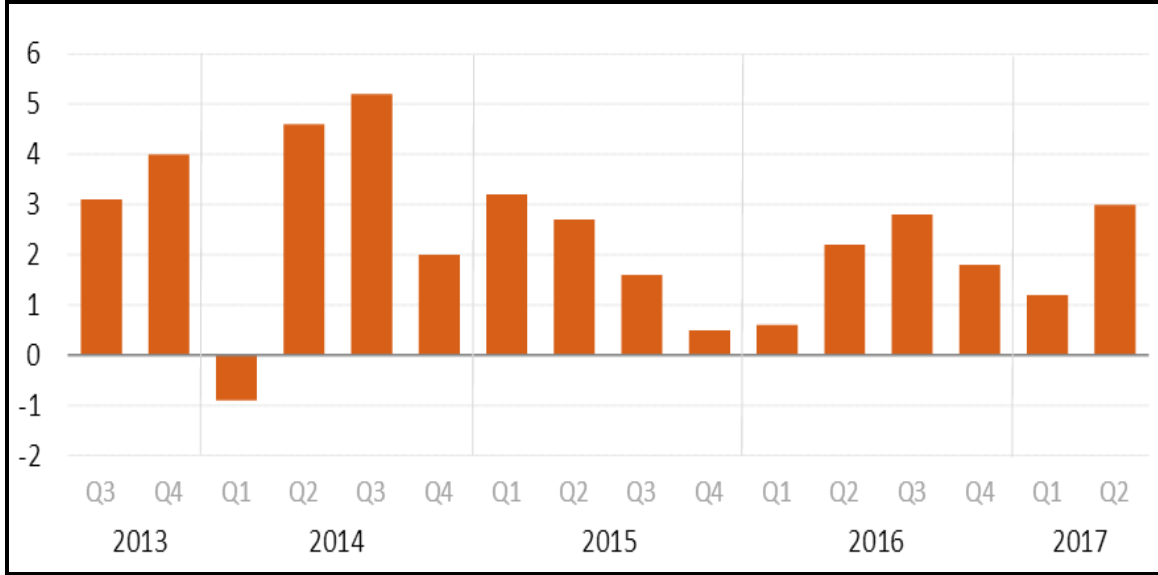
ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

١,٣ التطورات الاقتصادية الأمريكية

١,١,٣ الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً للتقدير الثاني للناتج المحلي الإجمالي، للربع الثاني لعام ٢٠١٧، فقد ارتفع معدل نمو الناتج الحقيقي، وبمعدل سنوي، يبلغ (٣,٠%)، وفقاً لمكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، مقارنة بـ (١,٢%) في الربع الأول. ويعتمد هذا التقدير "الثاني" على معلومات أكثر دقة من تلك الواردة في التقدير السابق "المتقدم"، حيث بلغ معدل النمو (٢,٦%). وفي ظل هذه التقديرات يبقى وضع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي على وضعه تقريباً. ويلاحظ في التقدير "الثاني" أن مساهمة إنفاق الاستهلاك الخاص، والاستثمار الثابت غير السكني هي أكبر من التقديرات السابقة. ويعوّض هذه الارتفاعات النقص في إنفاق الحكومة المحلي، وعلى مستوى الولاية. ويوضح الشكل (١) التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بالربع السابق.

شكل (١): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمقارنة مع الربع السابق

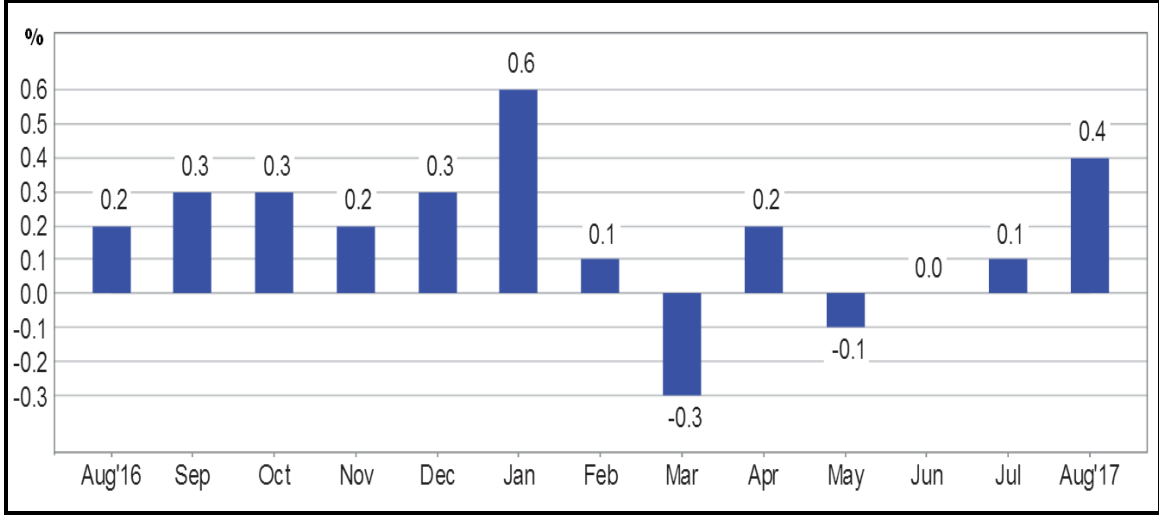


٢,١,٣ معدل التضخم

أصدر مكتب احصاءات العمل نشرة الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر أغسطس ٢٠١٧ للمناطق الحضرية، والذي ارتفع بـ (٠,٤%) على أساس موسمي معدّل. وتعتبر أسعار الكازولين، والمساكن المسؤولة بالكامل تقريباً عن هذا الارتفاع. حيث انفعت أسعار الطاقة بـ (٢,٨%)، والكازولين بـ (٦,٣%)، والمساكن بـ (٠,٥%)، والإيجارات بـ (٠,٤%). مع ارتفاع متواضع للرقم القياسي الخاص بالأغذية.

أما الرقم القياسي الإجمالي للأسعار، ماعدا الأغذية، والطاقة فقد ارتفع بـ (٠,٢%). مع ارتفاع، أيضاً، في أسعار السيارات، والتأمين، والرعاية الصحية، والتسليّة. مع انخفاض أسعار كل من: تذاكر الطيران، والسيارات المستعملة، والشاحنات. وقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الإجمالي خلال السنة المنتهية في أغسطس ٢٠١٧ بحوالي (١,٩%)، وارتفع باستبعاد الأغذية والطاقة بحوالي (١,٧%). ويوضح الشكل (٢) التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المناطق الحضرية، والمعدّل موسمياً خلال الفترة أغسطس ٢٠١٦ لغاية أغسطس ٢٠١٧.

شكل (٢): التغير النسبي في الرقم القياسي المعدل موسمياً للمناطق الحضرية،
للفترة أغسطس ٢٠١٦ – أغسطس ٢٠١٧

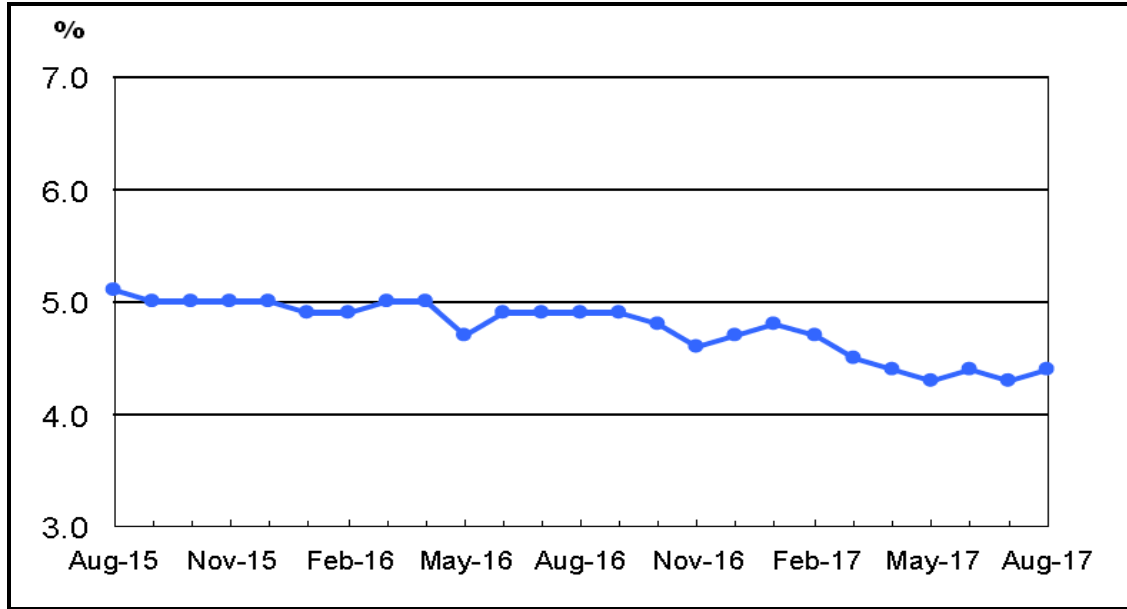


٣,١,٣ معدل البطالة

ارتفع عدد العاملين في المناطق الحضرية بحوالي (١٥٦) ألف في شهر أغسطس، مع تغير طفيف في معدل البطالة ليصل إلى (٤,٤%)، حسب إحصاءات مكتب العمل. وتركزت مكاسب التشغيل في الصناعة التحويلية، والتشييد، والخدمات المهنية والفنية، والخدمات الصحية، والتعدين. كما وصل عدد العاطلين إلى حوالي (٧,١) مليون، وبتغير بسيط أيضاً عن الشهر السابق (يوليو). وبعد انخفاض في معدل البطالة العام الماضي، تأرجح هذا المعدل بين (٤,٣%) و(٤,٤%) منذ إبريل (علماً بأنه لا يوجد تأثير لإعصار "هارفي" على معدل البطالة لأن الإحصاءات تم الانتهاء منها قبل الإعصار).

وتركزت معدلات البطالة أساساً في مجموعة المراهقين (١٣,٦%)، والسود (٧,٧%)، واللاتينيين (٥,٢%)، والبالغين الذكور (٤,١%)، والبالغين الإناث، والآسيويين (٤,٥%)، والبيض (٣,٩%). أما فيما يخص فترة التعطل فقد بلغ حوالي (٢,٣١) مليون لفترة (٥) أسابيع فأقل، و(٢,٣٠) مليون لفترة (٥ - ١٩) أسبوع، و(١,٩٩) مليون لفترة (٢٧) أسبوع فأكثر، وحوالي (١) مليون لفترة (١٥ - ٢٦) أسبوع. ويوضح الشكل (٣)، أدناه، تطور معدل البطالة.

شكل (٣): معدل البطالة المعدل موسمياً (أغسطس ٢٠١٥ – أغسطس ٢٠١٧)



٢,٣ التطورات الاقتصادية الأوروبية

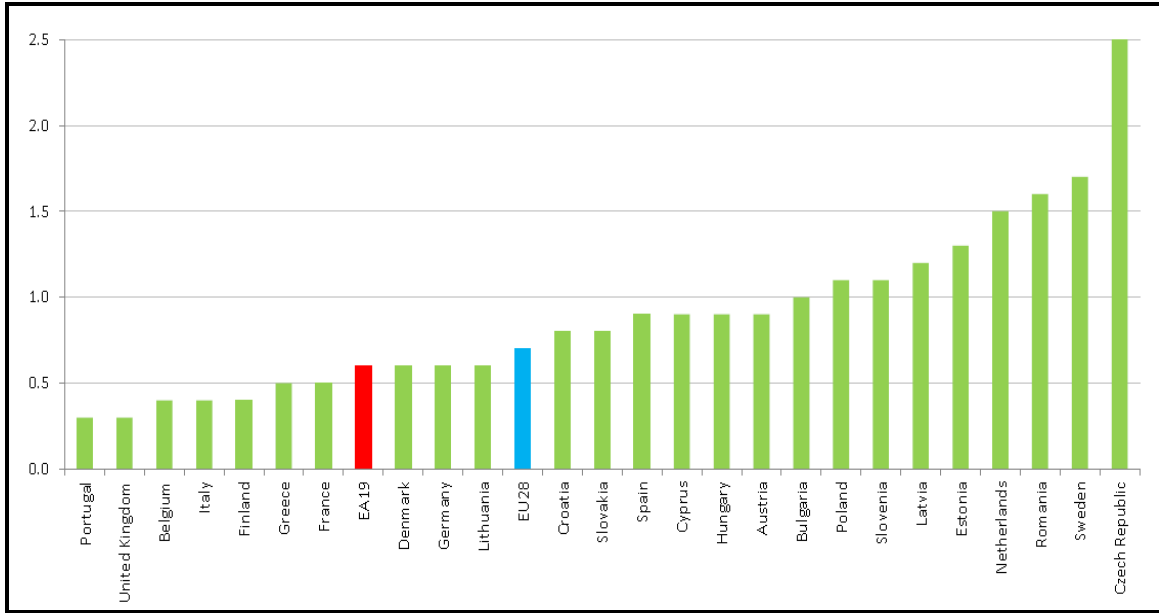
١,٢,٣ الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً للإحصاءات الصادرة من مكتب الإحصاء الأوروبي في ٧ سبتمبر ٢٠١٧، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ بحوالي (٠,٦%) في منطقة اليورو (EA19)، و(٠,٧%) في المجموعة الأوروبية (EU28). وبالمقارنة مع نفس الربع من السنة في العام السابق، وبعد التعديل الموسمي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بـ (٢,٣%) في منطقة اليورو، و بـ (٢,٤%) في المجموعة الأوروبية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ (مقارنة بـ +٢,٠%، و+٢,١%، تبعاً).

وبالمقارنة مع الولايات المتحدة، خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧، ارتفع الناتج الأمريكي بـ (٠,٨%) (مقارنة بـ +٢,٠% في الربع الأول من عام ٢٠١٧). ويوضح الشكل (٤) أن أعلى معدل نمو تحقق (حسب توفر المعلومات للدول الأعضاء) في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ هو في:

جمهورية الجيك (+2,5%)، ثم السويد (+1,7%)، ثم رومانيا (+1,6%)، ثم هولندا (+1,5%)، مقارنة مع الربع الأول من عام 2017. في حين حققت البرتغال، والمملكة المتحدة، لكل منهما، حوالي (+0,3%).

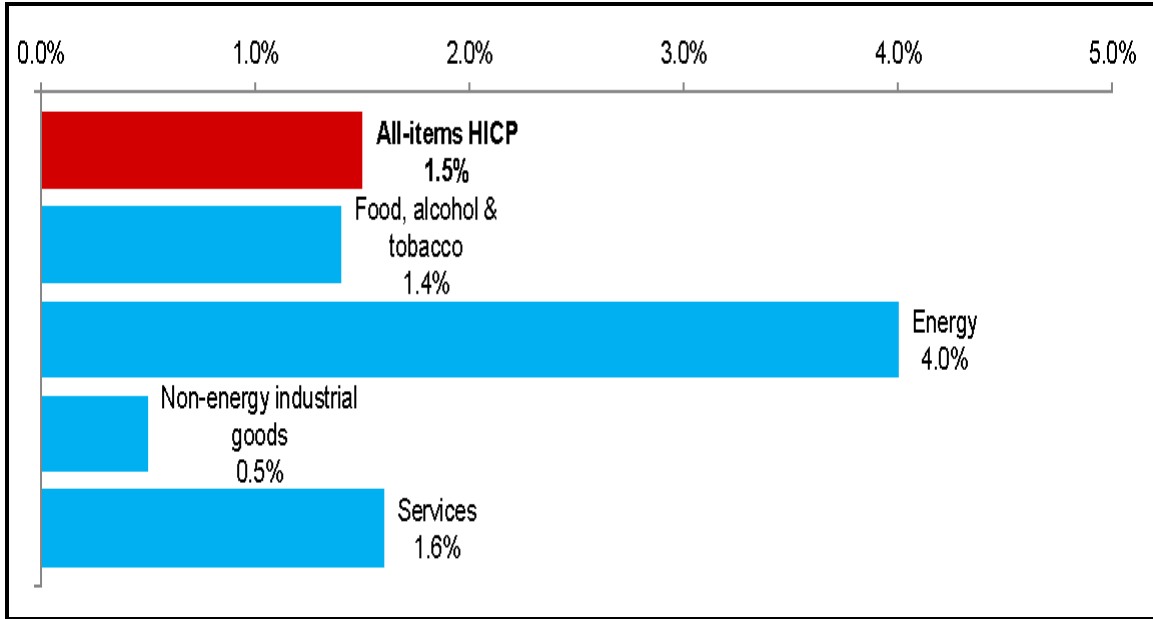
شكل (4): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2017 (التغير المئوي مقارنة بالربع الأول من عام 2017)



٢,٢,٣ معدل التضخم

يتوقع أن يصل معدل التضخم في منطقة اليورو في شهر أغسطس 2017 حوالي (1,5%)، مرتفعاً (1,3%) في شهر يوليو، حسب مكتب الإحصاءات الأوروبي. ويلاحظ من الإحصاءات الصادرة مسؤولية كل من السلع التالية عن معدل التضخم، باتجاه الارتفاع: الطاقة (4,0%) مقارنة مع (2,2% في يوليو) 2017، ثم الخدمات (1,6): مستقر مقارنة مع شهر يوليو)، ثم الأغذية والمشروبات الروحية والتبغ (1,4): مستقر مقارنة مع شهر يوليو 2017)، ثم السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0,5%): مستقر مقارنة مع الشهر السابق). ويوضح الشكل (5) المعدل السنوي لمعدل التضخم لمنطقة اليورو لشهر أغسطس 2017.

شكل (٥): معدل التضخم السنوي لمنطقة اليورو لشهر أغسطس ٢٠١٧ (%)



٣,٢,٣ معدل البطالة

ارتفع عدد المشتغلين بـ (٠,٤%) سواء في منطقة اليورو، أو المجموعة الأوروبية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ مقارنة بالربع السابق. علماً بأن عدد المشتغلين ارتفع، في الربع الأول من عام ٢٠١٧ (مقارنة بالربع السابق) بحوالي (٠,٥%)، بعد التعديلات الموسمية للأرقام.

وبالمقارنة مع نفس الربع في السنة الماضية، ارتفعت العمالة أو عدد المشتغلين بـ (١,٨%) في منطقة اليورو، و بـ (١,٥%) في منطقة المجموعة الأوروبية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ (بعد ١,٦+ % و ١,٥+ %، تبعاً، في الربع الأول من عام ٢٠١٧).

وقد قام مكتب الإحصاء الأوروبي بتقدير عدد المشتغلين من الإناث والذكور، في الربع الثاني، من عام ٢٠١٧، بحوالي (٢٣٥,٤) مليون، ويعود حوالي (١٥٥,٦) عامل من هذا الرقم إلى منطقة المجموعة الأوروبية. ويعتبر هذا أعلى مستوى مسجّل، في كل من المنطقتين. ويوضح الشكل (٦) تطور أعداد العاملين (الربع الأول من عام ٢٠٠٥ = ١٠٠).

شكل (٦): تطور أعداد العاملين (الربع الأول من عام ٢٠٠٥ = ١٠٠)

